

بسبب الحاجة الملحة الى إحياء العمل العربي المشترك) (المصدر نفسه).

أما سوريا فكررت رفضها لانعقاد القمة حين تساءل مصدر سوري عن جدوى انعقادها معتبراً «أن الهدف منها تغطية التحركات الاستسلامية ومباركة المفاوضات المباشرة مع إسرائيل وتأمين موافقة عربية على الدخول في الحلقة الثالثة من مؤامرة كامب ديفيد بعد فك العزلة عن النظام المصري». وقال ان «القمة هي ضوء أخضر [لكل من] الملك حسين وياسر عرفات [من أجل عقد]... صلح مع إسرائيل» مضيفاً انه «إذا ما اصر هؤلاء على المضي في مخططهم فسيهدقون الثمن غالباً، ولن يكون هناك استقرار وأمن لكل من يسير في طريق كامب ديفيد الجديد» (الثورة، دمشق، ١٩٨٥/٧/١٩).

وفي الوقت الذي كان فيه المبعوثون المغاربة يسلمون رؤساء العراق واليمن الشمالي وتونس رسائل من الملك الحسن الثاني خاصة بعقد القمة الطارئة، كان الشاذلي القليبي، الامين العام للجامعة العربية، يزور السعودية للقاء الملك فهد ومعرفة الموقف السعودي النهائي من الموضوع نفسه. وبدا للمراقبين «أن السعودية ستوافق على المشاركة، خاصة بعد أن اكدت [دول] الكويت والامارات وعمان والبحرين، مجدداً، أنها ستشارك في اجتماع القمة [في] المغرب» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٧/٢٠).

وفي عمان، صرح رئيس الديوان الملكي الاردني، مروان القاسم، لدى افتتاحه المؤتمر الاول للمغتربين الاردنيين بـ «أن وحدة الهدف والمصير الواحد تستدعي مواصلة مسيرتنا الواحدة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبذلك انطلاقاً من اتفاق عمان المشترك [من أجل]... بلوغ الاهداف المشروعة للشعب العربي الفلسطيني لتكريس وحدة المصير ووحدة الهدف، (صوت الشعب، عمان، ١٩٨٥/٧/٢٠).

في غضون ذلك، سرت تكهنات في عواصم عربية عدة حول نجاح مشروع تشكيل وفد اردني - فلسطيني مشترك، لاجراء محادثات مع

كما شهدت الفترة ذاتها تطورات على صعيد العلاقات العربية، والعربية - الفلسطينية، عكستها نتائج القمة الاستثنائية. وفي الوقت نفسه، عمدت بعض الجهات العربية الى تأكيد مواقفها السياسية إزاء مسألة الصراع العربي - الاسرائيلي، والتحركات السياسية المتعلقة بهذه المسألة، وبالقضية الفلسطينية التي تمثل جوهر الصراع في الشرق الاوسط.

استمرار المساعي لعقد القمة

واصلت المغرب والجامعة العربية جهودهما التي بدت منسقة لازالة العقبات أمام انعقاد القمة الطارئة في المغرب لبحث الحرب ضد المخيمات التي نفذتها حركة «أمل» واللواء السادس من الجيش اللبناني منذ ١٩٨٥/٥/١٩. ولهذا الغرض، بعث العاهل المغربي، الحسن الثاني، برسائل جديدة الى القادة العرب يوم ١٩٨٥/٧/١٦ قام بتسليمها مبعوثون مغاربة. وتتضمن هذه الرسائل اقتراحات جديدة تهدف الى ازالة الصعوبات أمام التتأم القمة، واقتراحات اخرى حول جدول اعمالها وموعدها ومكان انعقادها (الشرق الاوسط، لندن، ١٩٨٥/٧/١٨).

وفي محاولة للتخفيف من حدة المعارضة السورية لانعقاد القمة الطارئة، اعلن الاردن، لأول مرة، أنه لن يعرض الاتفاق الاردني - الفلسطيني المعقود بين الطرفين، الاردني والفلسطيني، في شباط (فبراير) الماضي على مؤتمر القمة. وجاء الاعلان الاردني على لسان وزير الخارجية، طاهر المصري، عقب لقائه، على التوالي، مبعوث ملك المغرب وطارق عزيز، وزير الخارجية العراقي، حيث ابلغ الصحافيين في عمان «فيما يتعلق بالتحرك المشترك بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، فاننا غير متحمسين لعرضه على القمة العربية» (الدستور، عمان، ١٩٨٥/٧/١٨).

وفيما جدد الاردن موافقته على عقد القمة، اكد العراق الموقوف نفسه على لسان وزير خارجيته الذي قال اثناء تواجده في العاصمة الاردنية ان «العراق يشعر بأهمية عقد القمة